## بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة المؤلف

الحمد لله الذى شرح صدورنا بالهداية إلى الإسلام ، ووفقنا للتفقه فى الدين وما شرعه من بديع محكم الأحكام أحمده سبحانه وتعالى على جزيل الإنعام وأشكره أن علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم فأتقن وأحكم أى إحكام ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للأنام ، والهادى إلى سواء الصراط وإيضاح الحلال والحرام ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الكرام ، صلاة وسلاماً دائمين لا يعتريهما نقص ولا إنثلام (١).

أما بعد: فإن أجل العلوم قدراً ، وأعلاها فخراً ، وأبلغها فضيلة ، وأنجحها وسيلة ، علم الشرع الشريف ومعرفة أحكامه ، والاطلاع على سر حلاله وحرامه ، فلذلك تعينت إعانة قاصده ، وتيسير موارده لرائده ، ومعاونته على تذكار لفظه ومعانيه ، وفهم عباراته ومبانيه ، ولما رأيت الكتاب الموسوم قبالإقناع تأليف الشيخ الإمام ، والحبر العمدة العلام ، شرف الدين أبى النجا موسى بن أحمد بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الحجاوى ، ثم الصالحى الدمشقي (٢) . تغمده الله برحمته ورضوانه ، وأسكنه الغرفات العليا من جنانه ، في غاية حسن الوقع ، وعظم النفع ، لم يأت أحد بمثاله ، ولا نسج العليا من جنانه ، غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرد ناسج على منواله ، غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرد وطلبت من الله العناية والرشاد ، وكنت أود لو رأيت لى سابقاً أكون وراءه مصلياً (٣) ، وطلبت من الله العناية والرشاد ، وكنت أود لو رأيت لى سابقاً أكون وراءه مصلياً (٣) ، رجلا ويؤخر أخرى ، وسألت الله أن يمنى بذارف (٥) لطفه ، ووافر عطفه ، سميته رجلا ويؤخر أخرى ، وسألت الله أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يعاملنا بفضله ، ومزجته بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ، ومزجته بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ،

<sup>(</sup> ١) الإنثلام هو الإنقطاع .

<sup>(</sup>٢) أنظر ترجمته في صدر تحقيقنا لكتاب الروض المربع طبع مكتبة نزار الباز .

<sup>(</sup>٣) المصلى : في اللغة الفرس الثاني في السباق .

<sup>(</sup>٤) المجلى : في اللغة هو السابق في الحلبة .

<sup>(</sup>٥) ذارف : ذرف في اللغة سال وذارف سائل .

لحل ما قد يكون من التراكيب العسيرة ، وتتبعت أصوله التي أخذ منها كالمقنع والمحرر والفروع والمستوعب وما تيسر الاطلاع عليه من شروح تلك الكتب وحواشيها ، كالشرح الكبير والمبدع والإنصاف وغيرها مما من الله تعالى بالوقوف عليه كما ستراه ، خصوصاً شرح المنتهى والمبدع ، فتعويلى في الغالب عليهما ، وربما عزوت بعض الأقوال لقائلها خروجاً من عهدتها ، وذكرت ما أهمله من القيود ، وغالب علل الأحكام وأدلتها على طريق الاختصار غير المردود . وبينت المعتمد من المواضع التي تعارض كلامه فيها ، وما خالف فيه المنتهى . متعرضاً لذكر الخلاف فيها . ليعلم مستند كل منهما . وأستغفر الله تعالى مما يقع لى من الخلل في بعض المسائل المسطورة . وأعوذ بالله من شر حاسد يريد أن يطفئ نور الله ويأبي الله إلا أن يتم نوره . ومن عثر على شيء مما طغى به القلم . أو زلت به القدم . فليدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر بقلبه أن الإنسان محل النسيان ، وأن الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف ، وأن الحسنات يذهبن السيآت . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

قال المصنف رحمه الله ( بسم الله الرحمن الرحيم ) تأسياً بالكتاب ، وعملا بحديث «كل أمرٍ ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر الي أى ذاهب البركة . والماء رواه الخطيب (١) بهذا اللفظ في كتابه الجامع ، والحافظ عبد القادر الرهاوي (٢) . والباء في البسملة للمصاحبة أو الاستعانة متعلقة بمحذوف . وتقديره فعلا أولى ، لأن الأصل في العمل للأفعال . وخاصاً لأنه أمس بالمقام ، ومؤخراً لإفادة الاختصاص ولأنه أوفق للوجود وأدخل في التعظيم . ولا يرد (اقرأ باسم ربك ) لكونه مقام أمر بجعل الفعل مقروناً باسم الله ، فتقديمه أي الفعل لكونها أول سورة نرلت ، على أن في الكشاف أن معناه : اقرأ مفتتحاً باسم - ربك أي قل : باسم الله الرحمن الرحيم ، ثم اقرأ فيكون معناه : مفتتحاً بسم الله اقرأ . وكفي به شاهداً على أن البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة إذ هو أمر بإيجاد القراءة مطلقاً بدون تعلقه بمقروء دون مقروء ، فتكون مأموراً بها في ابتداء غير هذه السورة أيضاً . وكسرت الباء . وإن كان حق الحروف المفردة الفتح

<sup>(</sup>۱) الحديث ذكره السيوطى فى الجامع الصغير بلفظ كل أمر ذى بال لا يبدء فيه بحمد الله والصلاة على . وقال عنه أخرجه الرهاوى عن أبى هريرة ، راجع مختصر شرح المناوى على الجامع الصغير جزء ٢ ص ١٥٣ طبع عيسى الحلبى طبعة أولى تحقيق عماره .

<sup>(</sup>٢) هو الإمام الحافظ أبى محمد عبد القاهر بن عبد الله بن عبد الرحمن الرهاوى بضم الراء نسبة إلى الرها مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام ، ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ٧٧ طبع الكليات الأزهرية .

للزومها الحرفية والجر ، ولتشابه حركتها عملها . وحذفت الألف من اسم الله دون اسم ربك ونحوه لكثرة الاستعمال ، وعوض عنها تطويل الباء . وا الله ، أصله إله حذفت همزته وعوض عنها اللام ، وإله اسم لكل معبود بحق أو باطل. ثم غلب على مفهوم كلى هو المعبود بحق و الله ، علم خاص لذات معين هو المعبود بالحق . إذ لم يستعمل في غيره تعالى . قال تعالى . ﴿ هل تعلمُ له سَمياً ﴾ (١) ومن ثم كان ﴿ لا إله إلا الله » توحيداً ، أى لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق ، فهو من الأعلام الخاصة من حيث إنه لم يسم به غيره . ومن الأعلام الغالبة من حيث أن أصله إله ، قاله الدلجي في شرح الشفاء . و الرحمن " خاص لفظاً إذ لم يسم به غيره تعالى وما شذ لا يعتد به ، عام معنى لأنه صفة بمعنى كثير الرحمة ،ثم غلب على البالغ في الرحمة والإنعام بجلائل النعم في الدنيا والآخرة ، فهو لوقوعه صفة لا موصوفاً وكونه بإزاء المعنى دون الذات من الصفات الغالبة . • الرحيم » عام لفظاً لأنه قد يسمى به غيره تعالى ، وهما صفة مشبهة من رحم ، بجعله لازماً بنقله إلى باب فعل بضم ثانيه ، إذ لا تشتق من متعد . والرحمة عطف ، أى تعطف وشفقة وميل روحاني لاجسماني ومن ثم جعل الإنعام مسبباً عن العطف والرقة لا عن الانحناء الجسماني ، وكلاهما في حقه تعالى ، محال . فهو مجاز إما عن نفس الإنعام فيكون صفة فعل ، أو عن إرادته فيكون صفة ذات ، وإما تمثيل للغائب أى تمكنه تعالى من الإنعام بالشاهد ، أى تمكن الملك من ملكه فتفرض حاله تعالى على سبيل التمكن منه بحال ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فأطلقا عليه تعالى على طريق الاستعارة التمثيلية . وقدم « الرحمن » لأنه علم أو كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره ، أو لأن الرحيم ذكر كالتتمة والرديف للرحمن، لثلا يتوهم كون دقائق الرحمة لغيره تعالى .

( الحمد لله ) أى الوصف بالجميل الاختيارى على قصد التعظيم ثابت له تعالى . والحمد عرفاً فعل ينبيء عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره بدأ بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة " كلُّ أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع " (٢) وفي رواية " بحمد الله " وفي رواية "بالحمد" وفي رواية " كلُّ كلام لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أجْذَمُ " (٣) قال النووى في شرح المهذب : روينا كل هذه

اسورة مريم الآية ٦٥ .

<sup>(</sup>۲) راجع تخریج حدیث ۱ فی ص ۱۰ .

<sup>(</sup>٣) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب الهدى في الكلام ٤٨٤٠/٤ طبع الريان وعند ابن ماجة في كتاب النكاح باب خطبة النكاح ١/١٨٩٤ وقال السندى قد حسنه ابن الصلاح والنووى =

الألفاظ في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوى ، ورويناه عنه من رواية كعب بن مالك الصحابى رضى الله عنه ، والمشهور رواية أبى هريرة وحديثه هذا حسن رواه أبو داود وابن ماجة في سننهما والنسائي في عمل اليوم والليلة وأبو عوانة يعقوب بن إسحق الأسفراييني في أول صحيحه المخرج على صحيح مسلم . وروى موصولا (١) ومرسلا(٢) ورواية الموصول إسنادها جيد . قوله صلى الله عليه وسلم « كل أمر ذي بال » معناه له حال يهتم به ، ومعنى « أقطع » أي ناقص قليل البركة و « أجذم » وهو بجيم وذال معجمة ، يقال جَذَم يَجْذَمُ كعلم يعلم .

قال العلماء : تستحب البداءة بالحمد لله لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخاطب ومزوّج ومتزوج ، وبين يدى سائر الأمور المهمة انتهى . وفى لفظ « كلُّ أمر ذى بال لا يُبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع أبتَرُ ممحوقٌ من كلِّ بركة » رواه الرهاوي عن أبى هريرة .

وقدم البسملة على الحمدلة عملا بالكتاب العزيز والإجماع ، فوقع الابتداء بها حقيقة وبالحمدلة بالنسبة لما بعدها ، إذ الابتداء أمر عرفى يعتبر ممتداً من الأخذ في التأليف إلى الشروع في المقصود فلا تعارض بين خبريهما .

وأصل الحمد النصب لأنه من مصادر شاع استعمالها منصوبة بإضمار أفعالها ، وعدل إلى رفعه كما في « سلام عليكم » للدلالة على الدوام والثبات ، وأل في الحمد للجنس أو الاستغراق أو العهد ، واللام في لله للملك أو الاستحقاق أو التعليل ، أي جميع المحامد عملوكة أو مستحقة أو ثابتة لأجل الله تعالى ( الذي فقه ) أي فهم ( من أراد ) أي الله تعالى ( به خيراً ) هو ضد الشر ( في الدين ) متعلق بفقه . وروى الإمام أحمد وغيره عن ابن عباس ومعاوية وغيرهما مرفوعاً «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » (٣) أي يفهمه

<sup>=</sup> وأخرجه ابن حبان . ذكره الهيثمي في موارد الظمآن كتاب الأدب باب الابتداء بالحمد في الأمور .

<sup>(</sup>١) هو كل ما اتصل إسناده وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه سواء كان مرفوعاً إلى النبى أو موقوفا على غيره وقال النووى مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان وقال السيوطى هذا اللفظ الأخير زاده النووى على ابن الصلاح وتبعه ابن جماعة فقال على غيره فشمل أقوال التابعين ومن بعدهم ولكن ابن الصلاح قصرة على المرفوع والموقوف ، راجع جواهر الأصول لأبى الفيض محمد بن على الفارسى تحقيق أبى المعالى أطهر المباركقوى طبع الدار السلفية بالهند ص ٢٧ ، ٢٨ وكذا التدريب جزء ال ص ١٨٣ طبع المكتبة العلمية بالمدينة المنورة تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

<sup>(</sup>٢) المرسل هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كنا أو فعل كذا فهذا بإطباق علماء الطوائف هو المرسل وفي قول التابعي الصغير خلاف انظره في جواهر الأصول ص ٤٣ .

<sup>(</sup>٣) الحديث متفق عليه أخرجه البخارى في كتاب العلم باب من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة .

و الدين الم المرعه الله من الأحكام ويطلق على الملة والإسلام والعادة والسيرة والحساب والقهر والقضاء والحكم والطاعة والحال والحلال والجزاء والرأى والسياسة ، ودان وعصى وأطاع وذل وعز فهو من الأضداد ( وشرع ) أى بيّن (أحكام ) جمع حكم، وهو في اللغة القضاء والحكمة ، وفي الاصطلاح خطاب الله المفيد فائدة شرعية ( الحلال) وهو لغة وهو لغة وشرعاً ضد الحرام فيعم الواجب والمندوب والمكروه والمباح ( والحرام ) وهو لغة المنع ، وشرعاً ما يثاب على تركه امتثالا ويعاقب على فعله . والحكم الشرعى : فرعى لا يتعلق بالحظا في اعتقاد مقتضاه ، ولا في العمل به قدح في الدين ولا وعيد في الآخرة كالنية في الوضوء والنكاح بلا ولى . وأصلى وهو بخلافه ( في كتابه ) أى كلامه المنزل على النبي على النبي على المنتملة المنتملة على الأحكام كالتوراة لاشتمالها على الحلال والحرام في تلك الشريعة (المبين ) أى على المشتمل على بيان ما للناس حاجة إليه في دينهم ودنياهم، والإبانة وإن كانت لله تعالى إلا أنه جعلها به . وما ثبت من الأحكام بالسنة أو الإجماع (١) والقياس (٢) أو الاستصحاب (٣) فإنه يرجع إلى الكتاب ، لأن حجته إنما ثبتت به ، كما بين في علم الأصول . فجميع الأحكام ثابتة بالكتاب أصالة قال تعالى : ﴿ ما فَرَّطُنَا في الكتاب من شيء ﴾ (٤) وإن

<sup>(</sup>۱) يقول صاحب قواعد الأصول ومعاقد الفصول و صفى الدين البغدادى و أصله الاتفاق وقيل اتفاق أهل الحل والعقد على حكم الحادثة قولا وإجماع أهل كل عصر حجة خلافاً لداود الظاهرى فى تخصيصه الإجماع بالصحابة وحدهم وقال اختلف فيه على أقوال كثيرة انظرها فى قواعد الأصول لصفى الدين البغدادى بتحقيقنا طبع عيسى الحلبى ودار الكتب العلمية .

<sup>(</sup>٢) القياس عبارة عن إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم لأجل أمر جامع بينهما يقتضى ذلك الحكم والصورة المعلومة الحكم تسمى أصلاً والصورة المجهولة الحكم تسمى فرعاً ، راجع مفتاح الأصول تحقيق أحمد عز الدين خلف الله ص ١٨٦ طبع مطبعة السعادة وكذا راجع نزهة الخاطر جزء ٢ باب القياس طبع عيسى الحلبي تحقيق الدكتور محمد بكر اسماعيل .

<sup>(</sup>٣) هو الأصل الرابع ويسمى استصحاب الحال ودليل العقل وقد عرفه صاحب شرح روضة الناظر بقوله هو ظن دوام الشيء بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك وقد اختلف الأصوليون في كونه حجة أم لا فذهب الأكثرون منهم مالك وأحمد والمزنى والصيرفي وإمام الحرمين والغزالي وجماعة من أصحاب الشافعي إلى أنه حجة وذهب جمهور الحنفية وأبو الحسن البصرى وأبو الخطاب من الحنابلة وجماعة من المتكلمين إلى أنه ليس بحجة وهذا النوع هو الذي يعبر عنه الفقهاء بقولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان علىه ، راجع شروح الروضة لابن بدران الحنبلي جزء ١ ص ٢٠٧ طبع عيسى الحلبي.

<sup>(</sup>٤) سورة الأنعام الآية ٣٨ .

كان بعضها بواسطة سنة أو غيرها ، قال تعالى : ﴿وأنزُلْنَا إليكَ الذكرَ لتبيِّنَ للناس ما نُزُّل إليهم﴾(١) ﴿ وأعز العلم ﴾ أي أشرفه والعز ضد الذلّ تقول منه : عز يعز عزاً بكسر العين فيهما وعزازة أي قوى بعد ذلة وأعزه الله ، وفي المثل : إذا عز أخوك فهن . وفي المثل أيضاً : من عز بزاًى من غلب سلب ، والاسم العزة وهي الغلبة والقوة ﴿ورفع﴾ الرفع ضد الوضع وبابه قطع ورفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها. وفي الحديث ﴿ كل رافعة رفعت إلينا من البلاغ » أي كل جماعة مبلغة ﴿عَنَّا فَلْتُبَلِّغُ أَنِّي حَرَّمْتُ المدينَة ﴾ والرفع تقريبك الشيء . وقوله تعالى ﴿ وفُرش مرفوعة﴾ (٢) قالوا : مقربة لهم ، ومن ذلك رفعته إلى السلطان ومصدره الرفعان بالضم (أهله) أى حَملتهُ (العاملين به ) أي بالعلم الشرعى كالتفسير والحديث والفقه ، فأل في العلم للعهد الشرعي أو للجنس . والمراد غير الحرام ، على ما يأتي تفصيله في الجهاد (المتقين ) أي الذين وقوا أنفسهم ما يضرهم في الآخرة ، والتقوى مراتب: توقى العذاب المخلد بالتبرئ من الشرك . قال تعالى ﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾ (٣) وتوقى ما يؤثم من فعل أو قول حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف بالتقوى في الشرع . ومنه قوله تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا ﴾ (٤) وتوقى ما يشغل السر عن الحق ، والتبتل إليه بشراشره(٥) وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتُه﴾ (٦) وإعزاز العلم ورفع أمره غير خفى . قال تعالى ﴿ يَرْفع اللهُ الذينَ آمنُوا منكمْ والذينَ أُوتُوا العلمَ دَرجَاتٍ ﴾ (٧) وقال ﴿ وقلُ رب زدنى علْما ﴾ (٨) وقال ﷺ : فضلُ العالم على العابد كفضلي على أدْناكم . إن الله وملائكته وأهل السمَوات والأرْضِينَ، حتى النملة في جحْرها، وحتى الحوُّت ليُصَلُّون عَلَى مُعَلَم النَّاسِ الخيرَ » <sup>(٩)</sup> رواه الترمذي عن أبي أمامة.

<sup>(</sup>١) سورة النحل الآية ٤٤ . (٢) سورة الواقعة الآية ٣٤ .

<sup>(</sup>٣) سورة الفتح الآية ٢٦ . (٤) سورة الأعراف الآية ٩٦ .

<sup>(</sup>٥) الشراشر : في اللغة أطراف الأجنحة .

<sup>(</sup>٦) سورة آل عمران الأية : ١٠٢ . (٧) سورة المجادلة الآية : ١١ .

<sup>(</sup>٨) سورة طه الآية : ١١٤ .

<sup>(</sup>٩) الحديث أخرجه الترمذى في كتاب العلم باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة وقال هذا حديث غريب وقد أخرجه الدارمي عن مكحول وهو من أجلاء التابعين قاله القارى في المرقاة ١/ ٢٣١ وفي السنن للدارمي في المقدمة باب من قال العلم الخشية وتقوى الله وهو هنا مرسل لكنه عنده أيضاً =

وقال ﴿ لَا حَسَدَ إِلَّا فَى اثْنَتَين رجل آتاهُ اللهُ مالاً فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتُه فَى الْحَيرِ ، ورجُلِ آتاهُ اللهُ الحكمةَ فهو يقْضى بها ويُعَلِّمها ، (١) رواه البخارى من حديثُ ابن مسعود ، وقال : مَنْ سَلَكَ طريقاً يلتَمس فيه علماً سَهّلَ اللهُ له طريقاً إلى الجنة ، (٢) رواه الترمذي وحسنه عن أبى هريرة ، واسمه عبد الرحمن بن صخر (٣) على الأصح (أحمده) أى أصف الله تعالى بجميل صفاته مرة بعد أخرى ، لأن المضارع المثبت يشعر بالاستمرار التجددى ، وفيه موافقه بين الحمد والمحمود عليه ، لأن آلاء الله تعالى لا تزال تتجدد في حقه دائماً . كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، أوّلا بالجملة الاسمية ، وثانياً بالفعلية اقتداء به عَلَيْ فَفِي خبر مسلم وغيره ﴿ إِنْ الْحَمَدُ لللهُ نحمدُهُ ونستعينهُ ﴾ ﴿ حمداً يفوق حمد الحامدين﴾ مصدر مبين لنوع الحمد لوصفه بالجملة بعده. وهذا إخبار عن الحمد الذي يستحقه الله سبحانه وتعالى كقول من قال : حمداً يوافى نعمه ويكافئ مزيده . إذ العبد لا يمكنه الإتيان بذلك . وكذلك : الحمد لله ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، وعدد الرمال والتراب والحصى والقطر وعدد أنفاس الخلائق وعدد ما خلق الله وما هو خالق . فهذا إخبار عما يستحقه من الحمد لا عما يقع من العبد من الحمد ، أشار إليه ابن القيم في عدة الصابرين ﴿ وأشكره ﴾ أي الله تعالى ﴿ على نعمه ﴾ جمع نعمة والإنعام الإعطاء من غير مقابلة قال في القاموس : أنعمها الله تعالى وأنعم بها عطيته . والشكر لغة الحمد عرفاً . واصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله . قال تعالى : ﴿ وقليلٌ من عبادى الشُّكُورُ ﴾ (٤) فبين الحمد والشكر اللغويين عموم وخصوص من وجه ، فالحمد أعمُّ من جهة المتعلق لأنه لا يعتبر في مقابلة نعمه ،

<sup>=</sup> مرفوعاً في المقدمة (١/ ٩٧ - ٩٨) باب فضل العلم والعالم .

<sup>(</sup>۱) الحديث متفق عليه أخرجه البخارى في كتاب العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه .

<sup>(</sup>۲) الحديث بمعناه من رواية أبى الدرداء أخرجه أحمد فى المسند ١٩٦/٥ فى مسند أبى الدرداء والدارمى فى المقدمة من السنن باب فى فضل العلم والعالم وأخرجه أبو داود فى كتاب العلم باب الحث على طلب العلم وأخرجه الترمذى فى كتاب العلم باب ما جاء فى فضل الفقه على العبادة وابن ماجة فى المقدمة من السنن باب فضل العلماء والحث على طلب العلم وصححه ابن حبان أورده الهيثمى فى موارد الظمآن كتاب العلم باب طلب العلم والرحلة فيه وذكره البغوى فى المصابيح بلفظ أبى داود فى كتاب العلم (١٩٦١).

 <sup>(</sup>٣) راجع تجريد أسماء الصحابه للذهبي (١/ ٣٧٠٥) طبع الدار السلفية وكذا شرف الدين الكتبي
بومباي بالهند ١٩٦٩م .

<sup>(</sup>٤) سورة سبأ الآية : ١٣ .

وأخص من جهة المورد وهو اللسان والشكر أعم من جهة المورد وأخص من جهة المتعلق. والنسبة بين باقى الأقسام تظهر للمتأمل ﴿ التي لا تحصى ﴾ قال تعالى : ﴿ وإن تعدوا نعمةَ الله لا تُحصُوها ﴾ (١) ومن ثم قال عليه السلام فسبحانَك لا نحصي ثناء عليكَ أنتَ كما أثنيت على نفسك " ﴿ وإياه أستعين ﴾ أي أطلب المعونة منه دون غيره الأنه القدير وغيره العاجز ﴿ وأستغفره ﴾ أي أطلب منه المغفرة أي الستر عما فرط ﴿وأتوب ﴾ أي أرجع ﴿ إليه إن الله يحب التوابين ﴾ الرجاعين إليه بما فرط منهم من الذنوب ﴿ وأشهد﴾ أى أعلم ﴿ أَن لا إِله ﴾ أى معبود بحق في الوجود ﴿ إِلا الله وحده ﴾ أى منفرداً في ذاته ﴿ لا شريك له ﴾ في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله ﴿وبذلك أمرت ﴾ قال الله تعالى : ﴿ فَاعِلْمُ أَنَّهُ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢) ﴿ وأنا من المسلمين ﴾ الخاضعين المنقادين الألوهية الله تعالى القابلين لأمره ونهيه . ويأتى الكلام على الإسلام والإيمان في باب الردة ﴿ وأشهد أن محمداً ﴾ سمى به لكثرة خصاله المحمودة ، وهو علم منقول من التحميد مشتق كأحمد من اسمه تعالى الحميد ، وأسماؤه عليه السلام كثيرة أفرد لها الحافظ أبو القاسم بن عساكر كتاباً في تاريخه بعضها في الصحيحين وبعضها في غيرهما ، منها أحمد ومحمد والحاشر والعاقب والمقفى وخاتم الأنبياء ونبى الرحمة ونبى الملحمة ونبى التوبة والفاتح ، وقال بعض الصوفية لله عزَّ وجلَّ ألف اسم ، وللنبي ﷺ ألف اسم . قال أبو بكر بن العربي (٣) في شرح الترمذي : أما أسماء الله تعالى فهذا العدد حقير فيها ، وأما أسماء النبي ﷺ فلم أحصها إلا من جهة الورود الظاهر بصيغة الأسماء البينة ، فوعيت منها أربعة وستين اسماً ، ثم ذكرها مفصلة مشروحة فاستوعب وأجاد ﴿عبده ﴾ قال أبو على الدقاق (٤) ليس شيء أشرف ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية . قال في المطلع: ولهذا وصف الله تعالى نبيه ﷺ بالعبودية في أشرف مقاماته . حين دعا الخلق إلى توحيده وعبادته ، قال تعالى ﴿ وأنَّه لما قامَ عبدُ الله يَدعُوه ﴾ (٥) وحين أنزل عليه

<sup>(</sup>١) سورة النحل الآية : ١٨ . (٢) سورة محمد الآية : ١٩ .

<sup>(</sup>٣) هو القاضى أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافرى الأندلسى الأشبيلي كان فقيها متبحراً صَنَّفَ في عدة علوم ، راجع نفح الطيب ١/ ٣٤٠ ووفيات الأعيان ١/ ١٨٩ والديباج المذهب ٢٨١ والوافي بالوفيات ٢/ ٣٠٠ والأعلام للزركلي ٦/ ٢٣٠ والتفسير والمفسرون ٢٩٠/٢ .

<sup>(</sup>٤) هو الحسن بن على النيسابورى المتوفى سنة ست وأربعمائة من الهجرة انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء (١٠٦٤) والعبر (٢/ ٢١٢) وشذرات الذهب (٣/ ١٨٠) وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٦٤) .

<sup>(</sup>٥) سورة الجن الآية : ١٩ .

القرآن ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَنتُمْ فَى رَبِ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ (١) ﴿ الحمد للهِ الذي أنزلَ على عبدِه الكتَابَ ﴾ (٢) وحين أسرى به إليه ، قال تعالى : ﴿ سبحانَ الذي أَسْرى بعبدِه لَيْلاً من المسجِد الحرام إلى المسجد الأقْصَى ﴾ (٣) قال بعضهم :

لا تدُّعُنى : إلا بِيَـــا عَبِّـــدهَا فإنّــهُ أشـــرفُ أسْمـــائي وله أحد عشر جمعاً أشار إليها ابن مالك في هذين البيتين :

عباد عبيد جمع عبد وأعبد أعابد معبودا معبدة عبد كناك عبدان وعبدان أثبتا كذاك العبدى وامدد إن شت أن تمد

﴿ ورسوله ﴾ إلى الخلق أجمعين ، والرسول إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه أخص من النبى ﴿ الذى مهد ﴾ يقال : مهد الفراش بسطه ووطأه ، وبابه قطع ، وتمهيد الأمور تسويتها واصلاحها ﴿ قواعد الشرع ﴾ جمع قاعدة ، وهى أمر كلى منطبق على جزئيات موضوعة . والشرع ماشرعه الله من الأحكام ﴿وبينها أحسن تبيين ﴾ أى أوضحه وأكمله ، لأنه المخصوص بجوامع الكلم ﴿ الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ، ومن غيرهم التضرع والدعاء . واختار ابن القيم في جلاء الأفهام أن صلاة الله عليه ثناؤه عليه وإرادة إكرامه برفع ذكره ومنزلته وتقريبه ، وإن صلاتنا نحن عليه سؤالنا الله تعالى ، أن يفعل ذلك به ورد قول من قال : صلاته عليه رحمته ومغفرته من خمسة عشر وجها ، وقال بوجوب الصلاة عليه ﷺ كلما ذكر اسمه جماعة ، منهم ابن بطة (٤) منا ، والحليمي من الشافعية (٥) ، واللخمي من المالكية ، والطحاوي من الحنفية (١) ﴿ وعلى آله ﴾ أى أتباعه على دينه . وقيل مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب من الحنفية (١) ﴿

<sup>(</sup>١) سورة البقرة الآية : ٢٣ . (٢) سورة الكهف الآية : ١ .

<sup>(</sup>٣) سورة الإسراء الآية : ١ .

<sup>(</sup>٤) هو عبد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر بن عيسى بن إبراهيم بن سعد بن عتبة بن فرقد صاحب رسول الله على المكنى بأبى عبد الله العكيرى المعروف بابن بطة ، ترجمته فى المنهج الأحمد ٢/ ٦١٩ وطبقات الحنابلة رقم ٦٢٢ وفى العبر ٣/ ٣٥ وسماه عبيد الله وكذلك فى شذرات الذهب ٣/ ١٢٢ وفى المنتظم لابن الجوزى ١٩٣/٧ وفى تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧١).

<sup>(</sup>٥) قال عنه الكتانى هو أبى عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحليمى نسبة إلى جده هذا ، راجع الرسالة المستطرفة للكتانى ص ٤٤ طبع الكليات الأزهرية .

<sup>(</sup>٦) قال عنه الكتانى هو صاحب شرح معانى الآثار أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدى نسبة إلى قبيلة الأزد قبيلة كبيرة مشهورة من قبائل اليمن ، راجع الرسالة المستطرفه ص ٣٣ طبع الكليات الأزهرية .

القرآن ، قال تعالى : ﴿ وإنْ كُنتُمْ في ﴾ والصواب جواز إضافته للضمير ، خلافاً للكسائى والنحاس والزبيدى فمنعوها لتوغله في الإبهام ﴿ وصحبه ﴾ نقل الخطيب بإسناده عن الإمام أحمد قال \* أصحاب رسول الله على كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه » وهذا مذهب أهل الحديث نقله عنهم البخارى وغيره ، وجمع بينهما رداً على المبتدعة الذين يوالون الآل دون الصحب، وأهل السنة يوالونهما ، وقدم الآل للأمر بالصلاة عليهم في حديث «كيف نصلًى عليك ؟ » ﴿ أجمعين ﴾ تأكيد للآل والصحب الإفادة الإحاطة والشمول ﴿ وتابعيهم ﴾ أى تابعى الصحب ، يقال : تبعه من باب ضرب وسلم إذا مشى خلفه وأمر به فمضى معه ﴿ بإحسان ﴾ في الاعتقاد والأقوال والأفعال ﴿ إلى يوم الذين ﴾ أى القيامة الأنه يوم الجزاء تجد كل نفس ما عملت ﴿ وسلم ﴾ من السلام ، وهو التحية أو السلامة من النقائص والرذائل ﴿ تسليماً ﴾ مصدر مؤكد .

﴿ أما بعد ﴾ يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر استحباباً فى الخطب والمكاتبات، لأنه ﷺ كان يقولها فى خطبه وشبهها . نقله عنه خمسة وثلاثون صحابياً . ذكر فى شرح التحرير . وذكر ابن قندس فى حواشى المحرر (١) أن الحافظ عبد القادر الرهاوى رواه فى الأربعين التى له عن أربعين صحابياً . وقيل إنها فصل الخطاب الذى أوتيه داود. والصحيح أنه الفصل بين الحق والباطل .

واختلف فى أول من نطق بها . فقيل : داود عليه السلام . وقيل : يعقوب عليه السلام . وقيل : يعرب بن قحطان . وقيل : كعب بن لؤى . وقيل : قس بن ساعدة . وقيل : سحبان بن وائل . قال الحافظ بن حجر : والأول أشبه ، ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة إلى الأولية المحضة ، والبقية غير الثانى بالنسبة إلى العرب خاصة ، ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القائل . والثانى ضعيف جداً فلا يحتاج إلى الجمع .

والمعروف بناء « بعد » على الضم وأجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلاتنوين على تقدير المضاف إليه ، وهي ظرف زمان وربما استعملت ظرف مكان . و «أما» حرف تفصيل ضمن معنى الشرط ( فهذا ) إشارة إلى ما استحضره في مذهبه وأقامه مقام الملفوظ المقروء الموجود بالعيان ، سواء كانت الخطبة قبل التأليف أو بعده ، بناء على أن مسمى الكتاب الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى ( كتاب ) أى مكتوب جامع ( في الفقه ) .

<sup>(</sup>۱) هو أبو بكر بن إبراهيم بن قندس تقى الدين البعلى صاحب حواشى الفروع وحواشى المحرر المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة ، ذكره ابن بدران فى المدخل ص ۲۱۲ طبع المنيرية .

وهو لغة : الفهم عند الأكثر ، وعرفاً : معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالفعل أو القوة القريبة أو الأحكام المذكورة نفسها .

1 - والفقيه: من عرف جملة غالبة كذلك بالاستدلال .

٢ - وموضوعه: أفعال العباد من حيث تعلق الأحكام الشرعية بها .

٣ - ومسائله: ما يذكر في كل باب من أبوابه (على مذهب) بفتح الميم مفعل من ذهب يذهب إذا مضى بمعنى. الذهاب أو مكانه أو زمانه ، ثم نقل إلى ما قاله المجتهد بدليل ومات قائلا به وكذا ما أجرى مجراه (إمام الأئمة) أى قدوتهم (ومجلى) أى كاشف ومذهب (دجى) جمع دجية والظلمة (المشكلات) جمع مشكلة من أشكل الأمر إذا التبس ، كشكل وشكل ، وشكل الكتاب أى أزال إشكاله (المدلهمة) أى الشديدة الالتباس ، من ادلهم الظلام أى كثف واسود ، وليلة مدلهمة أى مظلمة (الزاهد) من الزهد ، وهو الإعراض بالقلب عن الدنيا . وقال الإمام أحمد : الزهد قصر الأمل والإياس عما في أيدى الناس . وقسمه إلى ثلاثة أوجه ذكرتها في الحاشية (الرباني) أى المتأله العارف بالله تعالى ومنه قوله تعالى ﴿ولكنْ كونوا رَبَانِين ﴾ (١) (والصديق) البالغ في الصدق وهو ضد الكذب (الثاني) لقب به ، لنصرته للسنة وصبره على المحنة ، كصبر الصديق الأول أبى بكر وضى الله عنه ، قال على بن المديني (٢) . أيد الله هذا الدين برجلين لاثالث لهما (أبو بكر) الصديق يوم الردة ، وأحمد بن حنبل يوم المحنة. قال إسحاق بن راهوية (٣) . أبو بكر) الصدين يوم الردة ، وأحمد بن حنبل يوم المحنة . قال وعن بشر بن الحرث (٤) . أنه قيل له حين ضرب أحمد بن حنبل : أبا نصر ، لو أنك خرجت فقلت إنى على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام خرجت فقلت إنى على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام خرجت فقلت إنى على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام خرجت فقلت إن على قول أحمد بن حنبل ؟ فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام

الله عمران الآية : ٧٩ .

 <sup>(</sup>۲) هو على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن المديني أبو الحسن الحافظ ترجمته في المنهج الأحمد
(۲۹/۱) والطبقات رقم (۳۱۵) والخلاصة (ص ۲۷۰) وتهذيب التهذيب رقم ۵۷۰ في ۷/۳٤۹).

<sup>(</sup>٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو يعقوب المعروف بابن راهوية ، ترجمته في الطبقات رقم (٣) والخلاصة (ص٢٧) وتهذيب التهذيب (١/١٦) ووفيات الأعيان رقم ٨٢ والمنهج الأحمد (٤٣/١) .

<sup>(</sup>٤) ما فى المطبوعة خطأ من المصحح وصوابه بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال ابن ماهان بن عبد الله الحافى ، ترجمته فى حلية الأولياء ج ٨ ص ٣٣٦ – ٢٦٠ ووفيات الأعيان ج ١ ص ١١٢ وصفة الصفوة ج ٢ ص ١٨٠ – ١٩٠ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٦٠ ، تاريح بغداد ج ٧ ص ٦٠ .

الأنبياء ؟ إن أحمد بن حنبل قام مقام الأنبياء . نقله في المطلع ( أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ) بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بالياء المثناة بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاشط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن واثل بن قاسط بن هنب بكسر الهاء وإسكان النون وبعدها موحدة ، ابن أفصى بالفاء والصاد المهملة ، ابن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان (الشيباني ) المروزي البغدادي فكذا ذكره الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي وأبو بكر البيهقي وابن عساكر وابن طاهر . قال الجوهري : وشيبان حي من بكر ، وهما شيبانان أحدهما شيبان بن ثعلبة بن صعب بن على بن واثل ، والآخر : شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة انتهى . حملت به أمه بمرو وولد ببغداد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ، ودخل مكة والمدينة والشام واليمن والكوفة والبصرة والجزيرة . وتوفي ببغداد يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول ، والمشهور الآخر ، سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وله سبع وسبعون سنة . وأسلم يوم موته عشرون ألفاً من اليهود والنصاري والمجوس . وفضائله كثيرة . ومناقبه شهيرة .

## من مصنفاته:

- ١ المسند ثلاثون ألفاً .
- ٢ والتفسير مائة وخمسون ألفاً .
  - ٣ والناسخ والمنسوخ .
    - ٤ والتاريخ .
- ٥ والمقدم والمؤخر في كتاب الله سبحانه .
  - ٦ وجوابات القرآن .
  - ٧ والمناسك الكبير .
    - ٨ والصغير .

قال القاضى أبو يعلى إنما اخترنا مذهب أحمد على مذهب غيره من الأئمة ، ومنهم من هو أسن منه وأقدم هجرة مثل مالك وسفيان وأبى حنيفة : لموافقته الكتاب والسنة والقياس الجلى . فإنه كان إماماً في القرآن، وله فيه التفسير العظيم ، وكتب من علم العربية ما اطلع به على كثير من معانى كلام الله عزَّ وجلَّ ( رضى الله عنه ) أى أثابه (وأرضاه ) أى أحل به رضوانه الذى لا سخط بعده ( وجعل جنة الفردوس) بكسر الفاء:

هو أعلى درجات الجنة ، وأصله البستان الذى يجمع النخل والكرم، وإضافة الجنة إليه كشجر أراك ( مأواه ) أى مكان إقامته (اجتهدت) أى بذلت وسعى ( فى تحرير نقوله ) أى تهذيب مسائله المنقولة عن الإمام أو الأصحاب (واختصارها أى النقول ، وفى نسخة بخطه : واختصاره : أى الكتاب ، والاختصار : تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى ، والإيجاز تجريد المعنى من غير رعاية اللفظ ( العدم ) أى لأجل عدم (تطويله) لقصور الهمم وكثرة الموانع ( مجرداً ) هذا الكتاب ( غالباً عن دليله ) وهو لغة : المرشد حقيقة ، وما به الإرشاد مجازاً وعرفاً : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى (و) مجرداً غالباً عن ( تعليله ) أى ذكر علة الحكم .

والعلة لغة : عرض يوجب خروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي .

وشرعاً: ما أوجب حكماً شرعياً لا محالة أو حكمة الحكم أو مقتضيه ، وهي أخص من الدليل ، إذ كل تعليل دليل ولا عكس ، لجواز أن يكون نصاً أو إجماعاً (على قول واحد) من غير تعرض للخلاف طلباً للاختصار ، وكذلك صنعت في شرحه . والقول يعم ما كان رواية عن الإمام أو وجهاً للأصحاب ( وهو ) أى القول الواحد الذي يذكره ويجذف غيره هو ( ما رجحه أهل التر جيح ) من أثمة المذهب ( منهم العلامة ) الجامع بين علمي المعقول والمنقول ( القاضي ) الإمام الفقيه الأصولي المحدث النحوي الفرضي المقرئ ( علاء الدين ) على بن سليمان السعدي المرداوي (١) ثم الصالحي المجتهد في التصحيح ، أي تصحيح المذهب ( في كتابه الإنصاف ) في معرفة الراجع من الخلاف أربع مجلدات (وتصحيح الفروع) مجلد واحد مفيد بعد الإنصاف ( والتنقيح ) مجلد بديع لم يسبق إلى نظيره وله أيضاً تحرير المنقول في علم الأصول ، وشرحه في مجلدين ومولد وكتاب في الأدعية ، وشرح في شرح الطوفي . وتوفي ليلة الجمعة سادس جمادي الأولي سنة خمس وثمانين وثماغائة . وأما صاحب الفروع فهو الإمام الأوحد شيخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (٢) تلميذ أبي العباس بن تيمية (١) ، قال في حقه ابن القيم مع معاصرته له : ما تحت أديم السماء أعلم بالفقه من شمس الدين بن مفلح ، وناهيك بكتابه هذا الجامع . توفي ليلة الخميس ثاني رجب سنة ثلاث مديد.

<sup>(</sup>۱) راجع ترجمته في السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن حميد النجدي ص ٢٩٦ رقم ٤٤٨ طبع مكتبة الإمام أحمد .

<sup>(</sup>٢) راجع ترجمته في السحب الوابلة رقم ٧٣٥ ص ٤٥٢ طبع مكتبة الإمام أحمد .

<sup>(</sup>٣) راجع ترجمته في مقدمة تحقيقنا لكتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول طبع عيسى الحلبي .

وسبعمائة ( وربما ذكرت بعض الحلاف ) في بعض المسائل ( لقوته ) تكثيراً للفائدة ولتعلم رتبته ( و ) ربما (عَزوت) أي نسبت (حكما إلى قائله ) من العلماء ( خروجاً من تبعته ) قال في القاموس : كفرحة وكتابة : الشيء الذي فيه بغية ، شبه ظلامة ونحوها انتهى . وقال بعضهم : التبعة ما اتبع به . وقد يكون عزو القول لقائله ارتضاء له وموافقة ، كما هو شأن أثمة المذهب ، وصرح به ابن قندس في حاشية الفروع ( وربما أطلقت الحلاف ) في بعض المسائل (لعدم) وقوفي على ( مصحح ) له من الأئمة المتقدمين (ومرادي بالشيخ) حيث أطلقته (شيخ الإسلام) بلا ريب ( بحر العلوم ) النقلية والعقلية (أبو العباس أحمد) تقى الدين بن عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن على (بن تيمية ) الحراني ، ولد يوم الاثنين عاشر – وقيل ثاني عشر – ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة ، ولد يوم الاثنين عاشر خوه فمن بعدهم ، وامتحن بمحن وخاض فيه أقوام حسداً ، ونسبوه عليه الأعلام من معاصريه فمن بعدهم ، وامتحن بمحن وخاض فيه أقوام حسداً ، ونسبوه المتكلمين ، فكان من أمره ما كان ، وأيده الله عليهم بنصره ، وقد ألف بعض العلماء في مناقبه وفضائله قدياً وحديثاً رحمه الله ونفعنا به .

" تتمة " إذا أطلق المتأخرون كصاحب الفروع والفائق والاختيارات وغيرهم: الشيخ أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أبا محمد عبد الله بن قدامة المقدسي (١) ، وإذا قيل الشيخان فالموفق [ والمجد ] (٢) وإذا قيل: الشارح. فهو الشيخ شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبى عمر المقدسي وهو ابن أخي الموفق وتلميذه ، وإذا أطلق القاضي فالمراد به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، وإذا قيل: وعنه ، أي عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقولهم نصاً: معناه لنسبته إلى الإمام أحمد رحمه الله .

( وعلى الله ) لا على غيره ( أعتمد ) أى أتكل ( ومنه ) دون ماسواه ( المعونة ) أى أطلب المدد ( هو ربى ) دون غيره ورب كل شيء مالكه ، والرب من أسمائه تعالى ولا يقال في غيره إلا بالإضافة . وقد قالوه في الجاهلية للملك ( لا إله إلا هو ) قال تعالى: ﴿ لوكان فيهما آلهة لا الله لفسك الله و الله عليه توكلت ﴾ أى فوضت أمرى إلى الله دون ما سواه ( وإليه متاب ) أى توبتى ، وتاب الله عليه وفقه للتوبة .

<sup>(</sup>١) انظر ترجمته في مقدمة تحقيقنا لكتابه الكافي في الفقه الحنبلي طبع الفيصلية بمكة بالاشتراك مع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

<sup>(</sup>٢) المراد به المجد بن تيمية عميد أسرة آل تيمية ومصنف المحرر .

<sup>(</sup>٣) سورة الأنبياء الآية : ٢٢ .

## مقدمة

لم يؤلف الإمام أحمد في الفقه كتاباً وإنما أخذ أصحابه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك ، وإذا نقل عن الإمام في مسألة قولان فإن أمكن الجمع وفي الأصح ولو بحمل عام على خاص ومطلق على مقيد فهما مذهبه ، وإن تعذر الجمع وعلم التاريخ فمذهبه الثاني لا غير ، صححه في تصحيح الفروع وغيره ، وإن جهل التاريخ فمذهبه أقربهما من الأدلة أو قواعد مذهبه ، ويخص عام كلامه بخاصه في مسئلة واحدة في الأصح، والمقيس على كلامه مذهبه في الأشهر . وقوله : لا ينبغي ، أولا يصلح ، أو استقبحه ، أو هو قبيح ، أولا أراه : للتحريم ، لكن حمل بعضهم ، لا ينبغى : في مواضع من كلامه على الكراهة . وقوله : أكره أولا يعجبني ، أو لا أحبه ، أولا أستحسنه : للندب. قدمه في الرعاية الكبرى والشيخ تقى الدين . وقوله للسائل : يفعل كذا احتياطاً للوجوب . قدمه في الرعاية والحاوى الكبير . وقال في الرعايتين والحاوى الكبير وآداب المفتى : الأولى : النظر إلى القرائن في لكل . فإن دلت على وجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو إباحة حمل قوله عليه ، سواء تقدمت أو تأخرت أو توسطت، قال في تصحيح الفروع: وهو الصواب ، وكلام أحمد يدل على ذلك انتهى . وأحب كذا ، أو يعجبني . أو أعجب إلى : للندب . وقوله : أخشى ، أو أخاف أن يكون ، أو أن يجوز أو لا يجوز ، وأجبن عنه مذهبه كقوة كلام لم يعارضه أقوى . وقول أحد صحبه في تفسير مذهبه وإخباره عن رأيه ومفهوم كلامه وفعله مذهبه في الأصح، كإجابته في شيء بدليل . والأشهر قول صحابي ، واختار ابن حامد (١) أو قول فقيه . قال في تصحيح الفروع : وهو أقرب إلى الصواب ، ويعضده منع الإمام أحمد من اتباع آراء الرجال . وما انفرد به واحد وقوى دليله ، أو صحح الإمام خبرا ، أو حسنه ، أو دونه ولم يرده فهو مذهبه قدمه في الرعايتين وغيرهما ، وإن ذكر قولين وحسن أحدهما أو علله: فهو مذهبه ، بخلاف ما لو فرع على أحدهما . قال في تصحيح

<sup>(</sup>۱) هو أبى عبد الله الحسن بن حامد بن على بن مروان البغدادى إمام الحنابلة فى زمانه، راجع ترجمته فى المنهج الأحمد (۲۲۹/۲) والطبقات ( رقم ۱۳۸۸ ) والمنظم ۲۲۳/۷ وشذرات الذهب ۱۲۲/۲ والعبر ۱۸۶/۳ و

الفروع: والمذهب لا يكون بالاحتمال، وإلا فمذهبه أقربهما من الدليل. وإذا أفتى بحكم فاعترض عليه فسكت ونحوه لم يكن رجوعاً، قدماه فى تهذيب الأجوبة، وتابعه الشيخ تقى الدين. قال فى تصحيح الفروع: وهو أولى. وما علله بعلة توجد فى مسائل فمذهبه فيها كالمعللة، ويلحق ما توقف فيه بما يشبهه. وإن اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل، فقال فى الرعاية الكبرى، وتبعه فى الحاوى الكبير: الأولى العمل بكل منهما، لمن هو أصلح له. والأظهر عنه هنا التخيير.

( فائدة ) إعلم رحمك الله أن الترجيح إذا اختلف بين الأصحاب إنما يكون ذلك بقوة الدليل من الجانبين . وكل واحد عمن قال بتلك المقالة إمام يقتدى به ، فيجوز تقليده والعمل بقوله ، ويكون ذلك في الغالب مذهباً لإمامه . لأن الخلاف إن كان للإمام أحمد فواضح ، وإن كان بين الأصحاب فهو مقيس على قواعده وأصوله ونصوصه ، قاله في الإنصاف .

